الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

إدارة الأزمـــــــات: الأســـبـــــاب والحلـــــــول

علي احمد فارس
كاتب

لا يخفى على المتابع لسير الأحداث بخاصة السياسية منها ما للازمات بكل انواعها من دور في تاريخ الشعوب والمجتمعات سواء على صعيد الهدم او البناء ، وقراءة متأنية لدور الأزمة بشكل عام يفضي بنا الى تلمس خيط يقودنا الى حقيقة مفادها ان المجتمعات التي اعتمد الهرم القيادي فيها على فرق خاصة وكفوءة في التعامل مع الأزمات كانت اصلب عودا واكثر على المطاوعة والاستمرار من قريناتها التي انتهجت اسلوبا مغايرا تمثل بالتصدي المرتجل والتعامل بطرق غير مدروسة سلفا مع بؤر الصراع والتوتر ما ادى بالتالي الى ضعفها وتفككها فالأزمات ظاهرة ترافق سائر الامم والشعوب في جميع مراحل النشوء والارتقاء والانحدار.

ولو امعنا النظر في ثنايا الاحداث التاريخية الكبرى لوجدنا ان الأزمة على مر العصور تتوسط المراحل المهمة في حياة الشعوب، فبين كل مرحلة ومرحلة جديدة ثمة ازمة تحرك الاذهان وتشعل الصراع وتحفز الابداع وتطرق فضاءات بكر تمهد السبيل الى مرحلة جديدة، غالبا ما تستبطن بوادر ازمة اخرى وتغييرا مقبلا آخر، وكان لنمو واتساع المجتمعات ونضوب الموارد المتنوعة وشدة المنافسة السياسية والاقتصادية الكلمة الفصل في طول حياة الأزمات الى حد اصبح تاريخ القرن السابق على سبيل المثال يشكل سلسلة من ازمات تتخللها مراحل قصيرة من الحلول المؤقتة، ومن هنا فقد نشأت افكار جدية من اجل دراسة وتحليل الأزمة ومحاولة الخروج منها بأقل الخسائر وتأخير الأزمة اللاحقة ان تعذر تعطيلها.

ويرى شيرمهورن (schermehorn) ان الأزمة الادارية انما هي مشكلة غير متوقعة قد تؤدي الى كارثة ان لم يجر حلها بصورة سريعة.

وعرفها (اللوزي) بأنها كل موقف او حدث يؤدي الى احداث تغيرات ايجابية وجادة في النتائج وهي حدث او تراكم لمجموعة من احداث غير متوقع حدوثها تؤثر في نظام المؤسسة او جزء منه وهي من الناحية العملية انقطاع عن العمل كليا او جزئيا لمدة تطول او تقصر لسبب معين يتبعها تأثر الكيان وتحوله.

الاسباب المؤدية الى نشوء الأزمات

اولا: الاسباب الانسانية وتشمل:
١- سوء التقدير والاحترام.
٢- حب السيطرة والمركزية الشديدة.
٣- تعارض الأهداف والمصالح.

ثانيا: الاسباب الادارية و تشمل:
١- سياسات مالية مثل ارتفاع التكاليف وضعف قدرة الرقابة.
٢- عدم التخطيط الفعال.
٣-اتخاذ القرارات بشكل عشوائي.
٤- عدم وجود انظمة حوافز ناجحة.
٥- عدم توفر الوصف الوظيفي الجيد للمهام والواجبات.

وعلى اية حال فان الأزمة هي حالة انتقال من مرحلة الى اخرى يصاحبها نقص شديد في المعلومات وحالة من عدم التأكد، وهي مفتاح التطور والتغيير نحو الافضل او التقهقر والهلاك.

وعليه فلابد من تنصيب برنامج او اكثر، يتم تشغيله في ظروف الطوارئ، اذا ما اراد القائمون على الواقع السياسي والاداري تفادي مصير التقهقر والهلاك على اقل تقدير، وبرنامج من هذا القبيل هو عبارة عن منهج يمثل تقنية تستخدم لمواجهة الحالات الطارئة التي لا يمكن تجنبها واجراء التحضيرات اللازمة لها قبل وقوعها. وهو بمعنى اكثر دقة اشبه بمحاولة تجميع المعلومات اللازمة عن مسببات الأزمة ومن ثم تحليلها واتخاذ القرار المناسب بشكل سريع وفاعل.

خصائص الأزمات الإدارية ومواصفاتها

١, المفاجأة العنيفة والشديدة لدرجة انها تكون قادرة على شد الانتباه لجميع الافراد والمنظمات.
٢,التشابك والتداخل في عناصرها وعواملها واسبابها.
٣, عدم التأكد وعدم توفر المعلومات مما يسبب الاخطاء في اتخاذ القرارات وبالتالي تفاقم وتدهور الاوضاع.
٤,غالبا ما تصاحبها أمراض سلوكية غير مستحبة كالقلق والتوتر وحالات عدم الانتباه واللامبالاة.
٥, وجود مجموعة من الضغوط المادية والنفسية والاجتماعية تشكل في مجموعها ضغطا ازمويا على الجهاز الاداري.
٦, ظهور القوى المعارضة والمؤيدة (اصحاب المصالح) ما يفاقم، من شدة الأزمة.

مراحل الأزمة وادارتها

تقسم مراحل الأزمة ومن ثم ادارتها الى:
١- مرحلة الصدمة:
وهو ذلك الموقف الذي يتكون نتيجة الغموض ويؤدي الى الارباك والشعور بالحيرة وعدم التصديق لما يجري وهي مرحلة تتناسب عكسيا مع مدى معرفة وادراك الانسان.
٢- مرحلة التراجع:
تحدث هذه المرحلة بعد حدوث الصدمة، وتبدأ بوادر الاضطراب والحيرة بالظهور بشكل متزايد ويصاحب ذلك اعراض منها زيادة حجم الاعمال التي لا جدوى منها (الاعمال الفوضوية).
٣- مرحلة الاعتراف:
وهنا تتجلى عقلانية التفكير - فيما بعد امتصاص- الصدمة حيث تبدا عملية ادراك واسعة ومراجعة للازمة بغية تفكيكها.
٤- مرحلة التأقلم:
حيث يتم استخدام استراتيجيات معينة إضافة الى استخدام الموارد البشرية والمادية في المنظمة للتعامل والتخفيف من آثار الأزمة. وما لم يتم التعامل بذكاء وحذر في هذه المرحلة فان الامور سوف تتجه الى خط بياني نحو الكارثة. وقد اطلقت على هذه المرحلة تسميات اخرى من ابرزها، مرحلة الانذار المبكر او مرحلة اكتشاف اشارات الخطر، وهي بهذا المعنى اولى خطوات ادارة الأزمة تليها مجموعة اساليب وقائية وسيناريوهات معينة تتابع احداث الأزمة وتحدد لكل فرد في فريق الأزمة، دوره بمنتهى الوضوح. وتهيئ وسائل عمل تحد من الاضرار وتمنعها من الانتشار.

والى هنا نكون قد وصلنا الى المرحلة التالية من مراحل ادارة الأزمة الا وهي مرحلة استعادة النشاط وتشتمل على اعداد وتنفيذ برامج قصيرة وطويلة الاجل سبق وان تم اختبارها بنجاح على ازمات مشابهة وعادة ما تكتنف هذه المرحلة، روح الحماس تقود الى تماسك الجماعة وتكاتفها في مواجهة الخطر.

اساليب حل الأزمات والتعامل معها

هناك نوعان من اساليب حل الأزمات الاول معروف متداول ويصطلح عليه بالطرق التقليدية والثاني عبارة عن طرق لاتزال في معظمها قيد التجريب ويصطلح عليها بالطرق غير التقليدية:

اولا: الطرق التقليدية:

واهم هذه الطرق:
١, انكار الأزمة:
حيث تتم ممارسة تعتيم اعلامي على الأزمة وانكار حدوثها، واظهار صلابة الموقف وان الاحوال على احسن ما يرام وذلك لتدمير الأزمة والسيطرة عليها. وتستخدم هذه الطريقة غالبا في ظل الانظمة الدكتاتورية والتي ترفض الاعتراف بوجود اي خلل في كيانها الاداري.
وافضل مثال لها انكار التعرض للوباء اواي مرض صحي وما الى ذلك.
٢, كبت الأزمة:
وتعني تأجيل ظهور الأزمة، وهونوع من التعامل المباشر مع الأزمة بقصد تدميرها.
٣, اخماد الأزمة:
وهي طريقة بالغة العنف تقوم على الصدام العلني العنيف مع قوى التيار الازموي بغض النظر عن المشاعر والقيم الانسانية.
٤, بخس الأزمة:
اي التقليل من شأن الأزمة (من تأثيرها ونتائجها). وهنا يتم الاعتراف بوجود الأزمة ولكن باعتبارها ازمة غير مهمة.

٥, تنفيس الأزمة:
وتسمى طريقة تنفيس البركان حيث يلجأ المدير الى تنفيس الضغوط داخل البركان للتخفيف من حالة الغليان والغضب والحيلولة دون الانفجار.
٦, تفريغ الأزمة:
وحسب هذه الطريقة يتم ايجاد مسارات بديلة ومتعددة امام قوة الدفع الرئيسية والفرعية المولدة لتيارالأزمة ليتحول الى مسارات عديدة وبديلة تستوعب جهده وتقلل من خطورته.

ويكون التفريغ على ثلاث مراحل:

أ. مرحلة الصدام: او مرحلة المواجهة العنيفة مع القوى الدافعة اللازمة لمعرفة مدى قوة الأزمة ومدى تماسك القوى التي انشأتها.
ب. مرحلة وضع البدائل: وهنا يقوم المدير بوضع مجموعة من الاهداف البديلة لكل اتجاه او فرقة انبثقت عن الصدام. وهذه العملية تشبه الى حد ما لعبة البلياردو.
ج. مرحلة التفاوض مع اصحاب كل فرع او بديل:
اي مرحلة استقطاب وامتصاص وتكييف اصحاب كل بديل عن طريق التفاوض مع اصحاب كل فرع من خلال رؤية علمية شاملة مبنية على عدة تساؤلات مثل ماذا تريد من اصحاب الفرع الاخر وما الذي يمكن تقديمه للحصول على ما تريد وما هي الضغوط التي يجب ممارستها لاجبارهم على قبول التفاوض؟،،

٨- عزل قوى الأزمة:
يقوم مدير الأزمات برصد وتحديد القوى الصانعة للازمة وعزلها عن مسار الأزمة وعن مؤيديها وذلك من اجل منع انتشارها وتوسعها وبالتالي سهولة التعامل معها ومن ثم حلها او القضاء عليها.

ثانيا: الطرق غير التقليدية:
وهي طرق مناسبة لروح العصر ومتوافقة مع متغيراته واهم هذه الطرق ما يلي:-

١- طريقة فرق العمل:
وهي من اكثر الطرق استخداما في الوقت الحالي حيث يتطلب الامر وجود اكثر من خبير ومتخصص في مجالات مختلفة حتى يتم حساب كل عامل من العوامل و تحديد التصرف المطلوب مع كل عامل.
وهذه الطرق اما ان تكون مؤقتة او تكون طرق عمل دائمة من الكوادر المتخصصة التي يتم تشكيلها،وتهيئتها لمواجهة الأزمات واوقات الطوارىء،.
٢- طريقة الاحتياطي التعبوي للتعامل مع الأزمات:
حيث يتم تحديد مواطن الضعف ومصادر الأزمات فيتم تكوين احتياطي تعبوي وقائي يمكن استخدامه اذا حصلت الأزمة.
وتستخدم هذه الطريقة غالبا في المنظمات الصناعية عند حدوث ازمة في المواد الخام او نقص في السيولة.
٣- طريقة المشاركة الديمقراطية للتعامل مع الأزمات:
وهي اكثر الطرق تاثيرا وتستخدم عندما تتعلق الأزمة بالافراد او يكون محورها عنصر بشري.وتعني هذه الطريقة الافصاح عن الأزمة وعن خطورتها وكيفية التعامل معها بين الرئيس والمرؤوسين بشكل شفاف وديمقراطي.
٤- طريقة الاحتواء: اي محاصرة الأزمة في نطاق ضيق ومحدود ومن الامثلة على ذلك الأزمات العمالية حيث يتم استخدام طريقة الحوار والتفاهم مع قيادات تلك الأزمات،.
٥- طريقة تصعيد الأزمة:
وتستخدم عندما تكون الأزمة غير واضحة المعالم وعندما يكون هناك تكتل عند مرحلة تكوين الأزمة فيعمد المتعامل مع الموقف، الى تصعيد الأزمة لفك هذا التكتل و تقليل ضغط الأزمة.
٦- طريقة تفريغ الأزمة من مضمونها:
وهي من انجح الطرق المستخدمة حيث يكون لكل ازمة مضمون معين قد يكون سياسيا اواجتماعيا او دينيا او اقتصاديا او ثقافيا او اداريا وغيرها،ومهمة المدير هي افقاد الأزمة لهويتها ومضمونها وبالتالي فقدان قوة الضغط لدى القوى الازموية ومن طرقها الشائعة هي:

أ- التحالفات المؤقتة
ب- الاعتراف الجزئي بالأزمة ثم انكارها.
ج- تزعم الضغط الازموي ثم توجيهه بعيدا عن الهدف الاصلي.

٧-طريقة تفتيت الأزمات:
وهي الافضل اذا كانت الأزمات شديدة وخطرة وتعتمد هذه الطريقة على دراسة جميع جوانب الأزمة لمعرفة القوى المشكلة لتحالفات الأزمة وتحديد اطار المصالح المتضاربة والمنافع المحتملة لاعضاء هذه التحالفات ومن ثم ضربها من خلال ايجاد زعامات مفتعلة وايجاد مكاسب لهذه الاتجاهات متعارضة مع استمرار التحالفات الازموية. وهكذا تتحول الأزمة الكبرى الى ازمات صغيرة مفتتة.
٨- طريقة تدمير الأزمة ذاتيا وتفجيرها من الداخل:
وهي من اصعب الطرق غير التقليدية للتعامل مع الأزمات ويطلق عليها طريقة (المواجهة العنيفة) او الصدام المباشر وغالبا ما تستخدم في حالة عدم توفر المعلومات وهذا مكمن خطورتها وتستخدم في حالة التيقن من عدم وجود البديل ويتم التعامل مع هذه الأزمة على النحو التالي:
أ- ضرب الأزمة بشدة من جوانبها الضعيفة.
ب- استقطاب بعض عناصر التحريك والدفع للازمة
ج- تصفية العناصر القائدة للازمة
د- ايجاد قادة جدد اكثر تفهما

٩- طريقة الوفرة الوهمية:
وهي تستخدم الاسلوب النفسي للتغطية على الأزمة كما في حالات،فقدان المواد التموينية حيث يراعي متخذ القرار توفر هذه المواد للسيطرة على الأزمة ولو مؤقتا.
١٠- احتواء وتحويل مسار الأزمة:
وتستخدم مع الأزمات بالغة العنف والتي لا يمكن وقف تصاعدها وهنا يتم تحويل الأزمة الى مسارات بديلة ويتم احتواء الأزمة عن طريق استيعاب نتائجها والرضوخ لها والاعتراف باسبابها ثم التغلب عليها ومعالجة افرازاتها ونتائجها، بالشكل الذي يؤدي الى التقليل من اخطارها.
اما اذا كانت الأزمة ناتجة عن مسبب خارجي فيمكن عندئذ استخدام الاساليب التالية:
أ- اسلوب الخيارات الضاغطة. مثل التشدد وعدم الاذعان والتهديد المباشر.
ب- الخيارات التوفيقية: حيث يقوم أحد الأطراف بابداء الرغبة في تخفيف الأزمة ومحاولة إيجاد تسوية عادلة للاطراف.
ج- الخيارات التنسيقية: اي استخدام كلا الاسلوبين الاخيرين،اي التفاوض مع استخدام القوة.

ختاما فان ما قدمناه يمكن ان يصلح دليلا يسلط الضوء الى حد ما على مفاصل الأزمة بخاصة الادارية او السياسية منها، الامر الذي يؤدي اذا ما تم التعاطي مع ابرز مفرداته ايجابيا من قبل صناع القرار الى وضع تصور اولي لحل الأزمات التي تواجه الطاقم السياسي بين الحين والحين الاخر، سيما وان سلسلة الأزمات في البلاد يبدو انها مرشحة للاتساع من حيث المدى والنوع مع الاخذ بنظر الاعتبار، ملفات لم تزل تنتظر الحسم السياسي وأخرى في طور التشكل او الاستفحال.

❖ مركز المستقبل للدراسات والبحوث

المصادر

١- الذهبي، محمد جاسم، التطوير الاداري، ٢٠٠١، بغداد
٢-اللوزي، موسى، التطوير النظامي،١٩٩٩، دار وائل للنشر،عمان
٣-الدهان، اميمة، نظريات منظمات الاعمال، ١٩٩٢، القاهرة
٤- الاعرجي، عاصم، دراسات معاصرة التطوير الاداري، ١٩٩٥، دار الفكر للطباعة والنشر، الاردن

العـــولمـــة الاقـتـصـاديـــة والأنـظـمـــة الـسـيـاسـيـــة

فارس خليل ابراهيم
كاتب

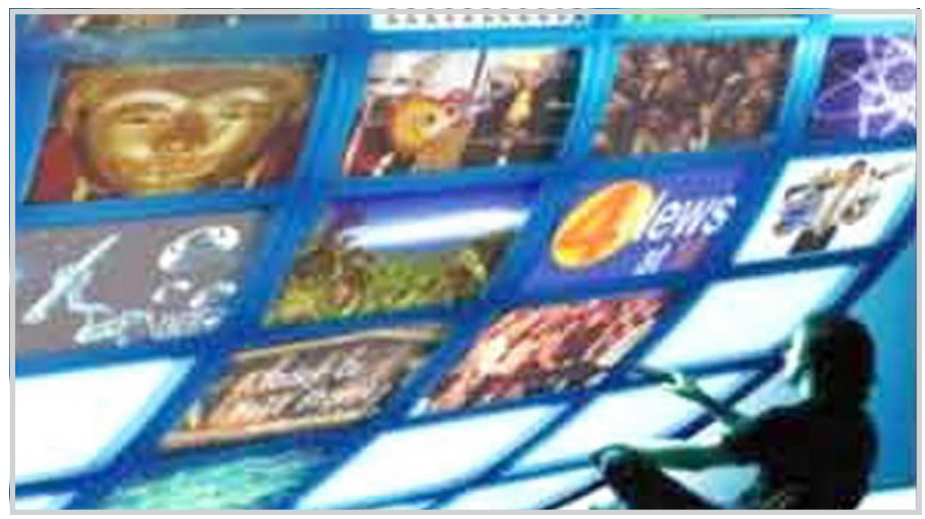

مع بداية انهيار الشيوعية في أوروبا الغربية في نهاية القرن الماضي وافول نجم الماركسية في اغلب بقاع العالم.
شهد هذا العالم ومنذ تلك اللحظة سلسلة من التفاعلات "السياسية والاقتصادية والاجتماعية" السريعة والمتواصلة التي افضت الى جملة من التحولات النوعية في الحياة البشرية.
ساهمت الولايات المتحدة والدول الرأسمالية الكبرى في تعجيل وانضاج هذه التحولات وعلى مدى خمسين عاما والتي اسفرت عن تفرد امريكا وتلك الدولة الصناعية الكبرى بهذا العالم وقطفت ثمار هذا التغير الكبير.
وفي خضم هذه التغيرات الشمولية التي سادت العالم منذ العقد التاسع من القرن الماضي وانعتاق الرأسمالية من أي قيد يحد من استثمارها اللامحدود.اصبح لزاما على هذا النظام الجديد،ايجاد نظمه الفكرية والسياسية التي تبرر اسباب وجوده كنظام احادي مهيمن.والتي بدورها افرزت جملة من التحولات السياسية والاقتصادية التي انتجت مجموعة من المنظمات الدولية الساعية الى اعادة هيكلية اقتصاديات العالم وانظمتها السياسية،وتفعيل دور آليات النظام العالمي الجديد وترسيخ افرازاته.
لذا اصبح من الواجب السؤال:هل هذا النظام الجديد قد ولد فجأة وبدون مقدمات منظورة،ليعبر في ظهوره عن حقيقة انقطاع تاريخي للحقبة السالفة،وولادة حقبة جديدة،ام انها نتاج طبيعي لسلسلة من التطورات المتواصلة للرأسمالية؟وماهي علاقة وطبيعة دور الانظمة السياسية بهذا النظام؟
وهل لهذا النظام مقومات التطور والاستمرار ليصبح السمه المميزه للقرن الحادي والعشرين؟
فمن المعروف ان الرأسمالية كنظام اقتصادي وكايدلوجية سياسية لم تكن في بداية نشأتها صبغة قومية او قطرية.فالانتاج الراسمالي وفائض القيمة وشروط التراكم الراسمالي عند البرجوازية الناشئة في اوروبا الغربية في القرن السادس عشر التي ازاحت النظام الاقطاعي اقتصاديا وسياسيا.من خلال استحواذهم على فائض القيمة المتولدة من رؤوس الاموال الصناعية والمدعم بالتجارة الخارجية الواسعة وانكماش دور رأس المال الريعي للاقطاع في الحياة الاقتصادية ودعم البرجوازية الناشئة لكل الحركات الداعية الى تحطيم اسوار الاقطاعيات وتوحيد الاسواق المبعثرة للاقطاعيات في البلد الواحد وانشاء مراكز ومحطات للتمركز الصناعي والتجاري والهيمنة على رؤوس الاموال المصرفية التجارية والصناعية ومن المفارقات التاريخية دعم البرجوازية الناشئة والبعيدة من الحواجز القومية والدينية الشعور القومي والدعوة الى تشكيل دول ذات انظمة مركزية قومية على انقاض الانظمة الاقطاعية كما حدث في فرنسا والمانيا وايطاليا في القرنين (١٧،١٦)وهذه كانت أول افتراق للراسمالية عن شعاراتها الليبرالية.

غير ان الانتاج والاستثمار العشوائي للراسمالية الفتية ادخل المجتمعات الصناعية الكبرى ازمات حادة كادت ان تطيح بهذه البلدان ما دفع الكثير من الاصوات بالمطالبة باعطاءالدولة دورا مركزيا لاعادة ترتيب المجتمع الراسمالي مما يتيح للدولة مشاركة فاعلة في ادارة الاقتصاد جنبا الى جنب مع القطاع الخاص. وقد تبلور هذا السعي الى اعتماد مبادىء الاقتصاد الكنزي (مجموعة المبادىء الاقتصادية لمفكر الاقتصاد جون ماينر كنز) خاصة بعد الازمة الاقتصادية الكبرى في العشرينيات من القرن الماضي.
كنز الذي اكد على اهمية دور الدولة في ادارة الحياة الاقتصادية والتدخل لتصحيح الخلل في الاسواق وحركة رؤوس الاموال وبالتالي سيطرة الدولة على اسباب التضخم والانهيارات المالية في الاسواق. وقد نجحت هذه السياسة الجديدة في الدول الراسمالية منذ العقد الثالث للقرن الماضي وحتى العقد الثامن منه حيث بدأت الاصوات بالارتفاع داعية الى حرية رأس المال وحرية العمل والذي تزامن مع بداية ظهور معالم الشيخوخة على المجموعة الشرقية التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية كعملاق عسكري وصناعي منافس للغرب.بالاضافة الى التطورات النوعية في مجال التكنولوجية والاتصالات.هذا كله دفع بالكثير الى اعادة النظر في دور الدولة في الحياة الاقتصادية وتحرير راس المال من كل قيد وشرط انسجاما مع روح الليبرالية الجديدة التي هي في الاساس جوهر الراسمالية الداعية الى حرية الملكية والانتاج.وباختصار الدعوة الى وقف تدخل الدولة المباشر في الحياة الاقتصادية.
وفي هذا الاطار برزت مجموعة من المؤسسات الراسمالية الدولية العالمية كمنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي ليحل محل الانظمة الاقتصادية الاقليمية وبنوك التسليف والاعتماد القومية،من اجل الضغط على جميع البلدان للأخذ بالشروط الرأسمالية الجديدة من اجل ((الاصلاحات الاقتصادية والسياسية واعادة هيكلة مؤسسات الدولة)) لغرض التسريع في حركة عجلة التحول في بنية انظمة تلك البلدان وبما يتناسب واحتياجات النظام الجديد.
ومن هنا برزت قوة الشركات العابرة للقارات التي وجدت في الولايات المتحدة الامريكية الداعم الاكبر لها لما تمثله الولايات المتحدة من قوة اقتصادية وعسكرية هائلة التي من صالحها دعم هذه الشركات لما سيدر عليها من مكاسب اقتصادية وسياسية تساهم في خفض حالة التضخم الداخلي من خلال الفرص الاقتصادية الجديدة في الاقتصاديات الناشئة للبلدان النامية وذلك من خلال اساليب عديدة منها تصدير الصناعات الراسمالية الخفيفة والصناعات القديمة الى هذه البلدان مقابل فرص استثمارية واسعة النطاق في هذه الاقتصاديات الناشئة والسهلة الانقياد. ((وهنا تبرز العولمة كنظام دولي جديد يسعى الى تنظيم الدول وتوحد اساليب انتاجهم واستهلاكهم من اجل اعادة صياغة النظم السياسية والاقتصادية في العالم وبما يناسب الاقتصاديات الراسمالية الكبرى من اجل اخضاع العالم لارادة واحدة تشرف على حركة رؤوس الاموال والسلع المنتجة)).وبناءا على ما تقدم تظهر العولمة من مجرد افكار ونظريات مبنية على شعارات راسمالية ليبرالية الى حالة من التجسد والتطبيق بعد ان توفرت كل الامكانيات الكفيلة للظهور وخاصة في ظل الثورة التكنولوجية في الاتصالات والمعلومات والتي تدفع باتجاه تحويل هذه المفاهيم الى انشطة مادية فاعلة وضمن أدوات الحضارة الصناعية الغربية للدول الراسمالية والتي من اهمها منظمة التجارة العالمية والتي تقوم على الاشراف على ادارة التجارة الدولية من اجل تحرير هذه التجارة وازالة كل العوائق الكمركية وتأمين حركة انتقال البضائع.وصندوق النقد الدولي والذي يشرف على ادارة النقد الدولي ويرسم سياساتها وقواعده وذلك بالتنسيق مع البنك الدولي سواء كان ذلك في تطبيق الخصخصة عالمياً او في ادارة القروض والفوائد وفتح اسواق العالم امام حركة رؤوس اموال البلدان الصناعية الكبرى.
لذا وبناءا على كل ما تقدم سعيت من خلال هذه السطور توضيح العلاقة الجدلية بين النظام الراسمالي وشعاراته ومدى انفتاحه وتقيده وقبوله بدور موجه من قبل الدولة من جهة وعلاقة العولمة بالدولة من جهة ثانية.
وعلى ضوء ما تقدم يتضح ان النظم السياسية في الدول الراسمالية هي احدى افرازات النظام الاقتصادي الراسمالي وأداة من ادواتها الفاعلة.فاذا وجدت الراسمالية ان دور الدولة في الحياة الاقتصادية اصبح معيقاً لتوسعها وازدهارها فانها لا تتوانى بتحجيم هذا الدور.
وعندما تجد هذه الراسمالية ان حالة الفوضى قد سادت في مفاصلها نتيجة غياب الموجه العالم للانشطة الاقتصادية فانها سرعان ما تقحم الدولة في الحياة الاقتصادية لاعادة حالة التوازن والاستقرار في الاقتصاد.
لذى لا غرابة في ان نرى الراسمالية العالمية الكبرى وايضا المؤسسات الدولية والتي تعتبر احدى صور ارادة الدول الكبرى المنتصرة في الحرب العالمية الثانية، تسعى جاهدة الى توحيد الاسواق العالمية ورفع القيود عن حركة رؤوس الاموال بين البلدان.
فالاقتصاد الراسمالي وانظمته السياسية وجهان لعملة واحدة.